

Cairo agreement details

كما وصلتنا: ٣ ت ١٩٦٩ : قائد الجيش العماد إميل البستاني ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات يوقعان على اتفاقية القاهرة بحضور الرائد سامي الخطيب، وزير الخارجية المصري محمود رياض ووزير الحرب محمد فوزي.

الوقائع قبل الاتفاقية

بدأت المنظمات الفلسطينية المسلحة لاسيما حركة فتح بالنشاط العسكري في لبنان منذ العام ١٩٦٣، وقد أخذ هذا النشاط بالتصاعد بعد حرب حزيران ١٩٦٧ حيث أصبح هذا الوجود واقعاً قائماً وأصبح السلاح منتشرًا بكثرة. وانقسم اللبنانيون بين مؤيد لهذا السلاح ومعارض له، وقد عارض الحلف الثلاثي الذي انبثق عن الانتخابات النيابية في العام ١٩٦٨ (تحالف ضم أحزاب الكتائب، الأحرار، الكتلة الوطنية) حكومة الرئيس رشيد كرامي المؤيدة للنهج الشهابي (المؤيد للرئيس فؤاد شهاب والمعارض للحلف الثلاثي) ودعوا إلى تشكيل حكومة جديدة وإضراب عام مفتوح. رد عليهم أصحابهم باتهامهم بالطائفية والرغبة في إبعاد الجيش اللبناني والاتيان بقوات دولية بهدف تحبيب لبنان في الصراع العربي - الإسرائيلي. وعلى أثر اشتباكات بين الجيش اللبناني وفدائين فلسطينيين في منطقة كفركلا في الجنوب في ١٦ نيسان ١٩٦٩ ، دعت الأحزاب والقوى اليسارية إلى الإضراب والتظاهر في ٢٣ نيسان، متهمين الجيش اللبناني بالعمل على تصفية القضية الفلسطينية. إبان هذه المظاهرات، وقعت صدامات عنيفة بين المتظاهرين والقوى الأمنية بدأت في صيدا وانتقلت إلى بيروت وبر الياس في البقاع وسقط عشرات القتلى والجرحى من الطرفين. وفي ٢٤ نيسان، قدم رئيس الحكومة رشيد كرامي استقالته احتجاجاً معتبراً أن اللبنانيين منقسمون حول وضع الفدائين وحركتهم المسلحة وأن على اللبنانيين أن يحددوا سياسة وحدة حول هذه المسألة وإن فلن تستطيع أي حكومة أن تواجه الأزمة. وجرت محاولة لتسوية الأزمة بعد نحو شهر عندما تفاهم قائد الجيش اللبناني العماد إميل بستاني مع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية على مشروع اتفاق لم يبصر النور، لأن رئيس الجمهورية شارل الحلو رفض مبدأ توقيع اتفاق خطى بين الدولة اللبنانية وميليشيا مسلحة.

تفاقمت الأوضاع واستمرت الاشتباكات والاحتجاجات وتوقف كرامي من تصريف الأعمال الحكومية وأعلن الزعماء المسلمين في اجتماع عقدوه برئاسة مفتى الجمهورية الشيخ حسن خالد في ٢٣ تشرين أول أنهم يربطون مسألة مشاركتهم في السلطة بإلغاء التدابير التي تعيق حركة الفدائين. عندها أيقن الرئيس شارل الحلو أن لا حل لازمة السياسية - الحكومية - الوطنية إلا بالحوار وبالاتفاق مع الفلسطينيين برعاية مصرية، ما يؤدي إلى تغيير موقف الزعماء اللبنانيين المسلمين.

اتفاق القاهرة

كان من المقرر أن يكون الوفد اللبناني المفاوض برئاسة رئيس حكومة تصريف الأعمال رشيد كرامي، لكنه لأسباب مجهلة امتنع عن الذهاب وتشكل الوفد برئاسة قائد الجيش العماد إميل بستاني، الأمين العام لوزارة الخارجية نجيب صدقة والرائد سامي الخطيب من الجيش اللبناني والسفير اللبناني لدى مصر حليم أبو عز الدين. ووصل الوفد إلى القاهرة في ٢٦ تشرين أول ١٩٦٩ . وبعد ٣ أيام انسحب صدقة من المفاوضات وعاد إلى بيروت بحجة المرض ولكن السبب الحقيقي كان رفضه مسودة الاتفاق المعروض على لبنان. عُقدت ٥ جولات في المفاوضات قبل الاتفاق على الصيغة النهائية. وبعد عرض مشروع الاتفاق على الرئيس شارل الحلو تردد بالقبول. ويروي الوزير فؤاد بطرس في مذكراته أن الرئيس الحلو عرض عليه مسودة الاتفاق وكان رد بطرس "أما ألا تقبل به، وتندفع المواجهات الآن، وأما أن تقبل به وتتدخل الحرب بعد ٥ سنوات".

ويروي الرائد (اللواء لاحقاً) سامي الخطيب في كتابه في "عين العاصفة" وقائع ما جرى في اللحظات الأخيرة قبل التوقيع: (...) وكان أول المعارضين على ذلك الرئيس شارل حلو الذي بعث الدكتور نجيب صدقة بصورة مفاجئة إلى القاهرة يوم ١١/٣/١٩٦٩، ووصل إليها في الساعة ١١ قبل الظهر وهاتفني من مطار القاهرة، وقال أنا آت فوراً إليك بر رسالة عاجلة من فخامة الرئيس، وطلب مني أن أقول للعماد بستاني أن لا يوقع على الاتفاقية حتى يصل هو إلى قاعة الاجتماع في وزارة الحرب. فقمت على عجل وأعلم العماد بستاني الذي كان قد أصبح على طاولة الاجتماعات مع باقي الوفود المشتركة، وحصلت الموافقة على الاتفاقية وأرسلت للطبع النهائي، وأحضر الصحفيون ورجال الإعلام، فقال العماد: "بلغه ما دام هو على الخط بأننا وقعنا ونحن آسفون"، وأضاف أمامي، موجهاً كلامه للسفير أبو عز الدين ولبي: "نحن عندنا كرامة أيضاً وسنكون حريصين عليها، أن هذا التصرف ينطوي على اهانة وعدم ثقة واستخفاف بنا وبـي شخصياً وأنا لن أقبل هذا". وبالفعل جاء بالاتفاقية مطبوعة على ثلاث نسخ فوقعها كل من أبي عمار والعماد بستاني كما هو واضح على الاتفاقية، وعندما وصل الدكتور صدقة كان كل شيء قد انتهى، فأعلمنا أن الرئيس حلو كان يريد بعض التعديلات على الاتفاقية، لأنه يخشى من سلبيات بعض بنودها وردود الفعل عليها من الفئات المعارضة].

يتبع الخطيب في كتابه: [وتعليقأ على هذا القول، يهمني هنا أن أوضح للتاريخ أن العماد بستاني كان يتصل يومياً بين الساعة ١٩ و٢٠ وبحضورنا أي السفير أبو عز الدين وأنا، بالرئيس حلو هاتفياً من جناحه في الفندق ويعلم بالتفصيل عمداً دار في اليوم الذي نحن فيه، وكان يقرأ له البنود التي نوقشت وبالصيغة النهائية التي أقررت، وكان الرئيس حلو يسأل على الهاتف عن كل تفصيل مهما كان حجمه وموقعه، والعماد بستاني يشرح الآراء والمناقشات وحتى أحياناً كيفية إقرار كل بند، لذلك كانت عملية إرسال الدكتور صدقة بهذا الشكل مستغربة جداً مما جمياً].

ووقع الاتفاق العماد أميل البستاني ويقال إنه كان مدركاً خطورة الاتفاق على أمن وسيادة لبنان ولكنه كان يسعى ليفوز بالرئاسة فكان عليه إرضاء الرئيس عبد الناصر، كما أن الرئيس شارل حلو قبل بالاتفاق على أمل أن تسمح الظروف القادمة بلجم الوجود الفلسطيني وتأخير انفجار الصراع.

وتوقع الاتفاق الذي تم في ٣ تشرين الثاني أتاح تشكيل حكومة جديدة برئاسة الرئيس رشيد كرامي في ٢٥ تشرين الثاني أي بعد مرور ٧ أشهر على استقالته.

الاتفاقية سرية

لم يعلن عن بنود الاتفاقية أو تتم المصادقة في مجلس النواب عليها بل أن رئيس الحكومة وأثناء تلاوته البيان الوزاري لحكومته أورد ما يلي: "...(...) و يعلم الجميع أن لبنان لم يتردد يوماً في مساعدة الشعب الفلسطيني الشقيق وقد عقد مع قادة المنظمات الفلسطينية اتفاقاً في القاهرة أخذ فيه بعين الاعتبار في أن واحد واجب الحفاظ على سيادة البلد وأ منه من جهة، وضرورة إسداء أقصى ما يمكن إسداؤه منعون وسند للمقاومة الفلسطينية من جهة ثانية لكي تؤدي رسالتها وتسمهم في مواجهة العدوان الصهيوني".

لم يعلن عن بنود الاتفاقية تحت ذريعة السرية (كشف عن بنودها لاحقاً وفقاً لما هو مبين في نص الاتفاقية) هذه الاتفاقية لم تمنع الاعتدادات بين الجيش اللبناني والمنظمات الفلسطينية، كما أدت إلى بدء إسرائيل بشن غارات انتقامية على قرى الجنوب اللبناني وتهجير الأهالي. وهذا فقد كانت هذه الاتفاقية مصدر ضرر وشرر على لبنان، كما أنها لم توصل موقعاً إلى رئاسة الجمهورية.

"وبعد خراب البصرة" كما يقال، ألغى مجلس النواب الاتفاقية في العام ١٩٨٧ مع إلغاء اتفاقية ١٧ أيار موجب القانون رقم ٨٧/٢٥ والذي نص على ما يلي.

مادة وحيدة

- ١- يلغى القانون الصادر عن مجلس النواب بتاريخ ٤/٦/١٩٨٣ الذي أجاز للحكومة إبرام الاتفاق المعقود بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة إسرائيل بتاريخ ١٧/أيار/١٩٨٣.
- ٢- يعتبر الاتفاق الموقع بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩ بين رئيس الوفد اللبناني العmad أميل بستانى ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية والمعروف باتفاق القاهرة لاغياً وكأنه لم يكن وساقطاً.
كما تعتبر جميع الاتفاقيات والملحق المرتبطه باتفاق القاهرة والإجراءات المتعلقة فيه لاغية وكأنها لم تكن وساقطة.
- ٣- يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

بعدا في ١٥ حزيران ١٩٨٧، الإمضاء: أمين الجميل، صدر عن رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء بالوكالة الإمضاء: سليم الحص، وزير الخارجية والمغاربيين بالوكالة، الإمضاء: سليم الحص، سري للغاية بنود الاتفاقية:

في يوم الاثنين ٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٩ اجتمع في القاهرة الوفد اللبناني برئاسة عماد الجيش أميل البستانى ووفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد ياسر عرفات رئيس المنظمة وحضر من الجمهورية العربية المتحدة السيد محمود رياض وزير الخارجية والسيد الفريق أول محمد فوزي وزير الحرية.

انطلاقاً من روابط الإخوة والمصير المشترك فان علاقات لبنان والثورة الفلسطينية لا بد وأن تتسم دوماً بالثقة والصراحة والتعاون الايجابي لما فيه مصلحة لبنان والثورة الفلسطينية وذلك ضمن سيادة لبنان وسلامته. واتفق الوفدان على المبادئ والإجراءات التالية:

الوجود الفلسطيني:

تم الاتفاق على إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان على أساس:

١١- حق العمل والإقامة والتنقل للفلسطينيين المقيمين حالياً في لبنان.

١٢- إنشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية وضمن نطاق السيادة اللبنانية.

١٣- وجود نقاط للكفاح الفلسطيني المسلح داخل المخيمات تتعاون مع اللجان المحلية لتأمين حسن العلاقة مع السلطة وتتولى هذه النقاط موضوع تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها في المخيمات وذلك ضمن نطاق الأمن اللبناني ومصلحة الثورة الفلسطينية.

٤- السماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح ضمن مبادئ سيادة لبنان وسلامته.

الفدائي:

تم الاتفاق على تسهيل العمل الفدائي وذلك عن طريق :

٢١- تسهيل المرور للفدائين وتحديد نقاط مرور واستطلاع في مناطق الحدود.

- ٢٢- تأمين الطريق إلى منطقة العرقوب.
- ٢٣- تقوم قيادة الكفاح المسلح بضبط تصرفات كافة أفراد منظماتها وعدم تدخلهم في الشؤون اللبنانية.
- ٤- إيجاد انضباط مشترك بين الكفاح المسلح والجيش اللبناني.
- ٥- إيقاف الحملات الإعلامية من الجانبين.
- ٦- القيام بإحصاء عدد عناصر الكفاح المسلح الموجود في لبنان بواسطة قيادتها.
- ٧- تعين ممثلي عن الكفاح المسلح في الأركان اللبنانية يشتغلون بحل جميع الأمور الطارئة.
- ٨- دراسة توزيع أماكن التمركز المناسبة في مناطق الحدود التي يتم الاتفاق عليها مع الأركان اللبنانية.
- ٩- تنظيم الدخول والخروج والتجول لعناصر الكفاح المسلح.
- ١٠- إلغاء قاعدة جিرون.
- ١١- يسهل الجيش اللبناني أعمال مراكز الطبابة والإخلاء والتموين للعمل الفدائي.
- ١٢- الإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرية.
- ١٣- ومن المسلم به أن السلطات اللبنانية من مدنية وعسكرية تستمرة في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق اللبنانية وفي جميع الظروف.
- ١٤- يؤكّد الوفدان أن الكفاح المسلح الفلسطيني عمل يعود لمصلحة لبنان كما هو لمصلحة الثورة الفلسطينية والعرب جميعهم.
- ١٥- يبقى هذا الاتفاق سرياً للغاية ولا يجوز الإطلاع عليه إلا من قبل القيادات فقط.